سوريا اليوم

متابعات إخبارية يومية تعنى بالشأن السوري

تصدر عن المركز السوري للإعلام والاتصال

العدد (122) - الخميس 3 أيار (مايو) 2012

عناوين النشرة

		رقم الصفحة
	أخبار المجلس الوطني السوري	
1	"الوطني السوري" يطالب مجلس الأمن بقرار ملزم يوقف الإعتقالات والتعذيب	3
2	بيان المجلس الوطني السوري بشأن أحداث المدينة الجامعية	3
3	المجلس الوطني السوري يبرأ من القروض الممنوحة للنظام منذ 15 آذار 2011	4
4	ردا على قانون العفو .. هشام مروة : النظام يعيش أزمة حقيقية لإستعادة عناصره	5
5	سرميني تعليقاً على مطالب تأميم قصر أمير قطر بسوريا: مأزق حقيقي يعيشه النظام	6
	عناوين الأخبار	
6	29 شهيدا بسوريا وإغلاق جامعة حلب	7
7	العبدي: لا وجود لتنظيم "القاعدة" في سوريا	8
8	ضحايا في اليوم التأديبي لطلاب جامعة حلب	8
9	رئيس بعثة المراقبين الدوليين في سوريا: وقف إطلاق النار هش وللبعثة «تأثير مهدئ»	10

10	منظمة دولية: واردات سورية من السلاح 167 مليون دولار استخدمت في قمع المتظاهرين	12
11	حي بابا عمرو... كومة ركام وأطلال منازل صامتة	14
12	المراقبون يدعون جيش سوريا لوقف العنف	15
13	اردوغان الأحد على الحدود مع سوريا لتفقّد اللاجئين	16
14	فرنسا ترسل خيمًا ومعدّات إنسانية للاّجئين السوريين في تركيا	17
15	مرور سنة على اعتقال أنس الشغري محرك الثورة في بانياس	17
16	اغتيال نجل رئيس الحزب القومي السوري الاجتماعي في سوريا	18
17	أجهزة الأمن السورية تعقل نجلَي المعارض فايز سارة	18
18	مقدّم سوري منشق: مرسوم العفو عن العقوبات العسكرية يثبت النقص الحاد بالجنود	19
19	مسؤول أممي يقيّم الإحتياجات الإنسانية مع السلطات السورية	19
20	سفير السعودية بلبنان ينفى صحة اتهامات السفير السورى لبلاده حول باخرة الأسلحة	20
21	الجالية الإيطالية فى سوريا تنظم مظاهرات لدعم طلاب جامعة حلب	21
22	"النقد الدولي" يتوقع انكماشا «ملحوظا» في الاقتصاد السوري هذه السنة	21
23	الاقتصاد السوري يتجه إلى الانهيار إثر الهبوط الشديد في الودائع والقروض	22

"الوطني السوري" يطالب مجلس الأمن بقرار ملزم يوقف الإعتقالات والتعذيب

بيان (3.5.2012)

دعا المجلس الوطني السوري مجلس الأمن الدولي إلى "اتخاذ قرار ملزم يفرض على نظام بشار اسد التوقف عن تصعيد سياسة الاعتقال وقتل السجناء وتعذيبهم الممنهج، ويفرض عليه الإفراج عن المعتقلين منهم". ولفت في بيان إلى وجود أكثر من "20 ألف معتقل ومفقود وأسير بينهم مئات النساء والأطفال وفق أكثر الإحصائيات جديّةً وتحفظًا".

وأضاف المجلس: "بعد ثلاثة أسابيع على بدء تنفيذ المبادرة الدوليّة العربيّة التي تنص على وجوب الإفراج عن جميع المعتقلين والأسرى، يتحدى نظام الاستبداد والقهر في سوريا المجتمع الدوليّ بتكثيف حملات الاعتقال والخطف والاحتجاز غير القانوني". وفي هذا الإطار دعا المجلس المراقبين الدوليّين إلى "العمل على إحصاء عدد المعتقلين، وزيارة السجون والمعتقلات بصورة مفاجئة ومتكرّرة، لمتابعة حال المعتقلين والإعلان عن الانتهاكات الأشّد خطورة".

إلى ذلك، دان المجلس "إنتهاك أبسط القيّم الإنسانيّة، ومعاملة المعتقلين بأبشع الصور وتعريضهم لتعذيب همجي يؤدي في الغالبية الساحقة من الحالات إلى إحداث أذى دائم نفسي وجسدي، فيما لا يخرج المئات منهم من السجون لأنهم يسقطون تحت التعذيب". وختم المجلس بيانه مطالبًا "المنظمات الحقوقيّة الإنسانيّة والعربيّة والدوليّة بالعمل بصورة ملّحة لإيصال صوت المعتقلين السوريّين إلى المجتمع الدولي وملاحقة مرتكبي جرائم التعذيب والقتل المنهجي للمعتقلين بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانيّة".

بيان المجلس الوطني السوري بشأن أحداث المدينة الجامعية

بيان (3.5.2012)

استباح النظام السوري جامعة حلب والمدينة الجامعية فيها طوال الليلة الماضة وصباح اليوم ، في خطوة إضافية تظهر مدى همجية هذا النظام وانفصاله الكلي عن القيم الحضارية

طوال الليل قامت ميليش...يات النظام بإطلاق الرصاص الحي على الطلاب الساكرين في المدينة الجامعية، وبطردهم من غرفهم ، وتدمير الأثاث وتحطيم أدوات الدراسة والبحث ، ومحاصرة الجامعة والمدينة الجامعية معاً ، وهي مساحة كبيرة تصل إلى ٤ كيلومتر مربع .

الأمر الذي أدى لوقوع شهداء وجرحى لم يتم إحصاؤهم بعد بسبب الحصار الخانق ، وبسبب خطف البعض منهم من قبل قتلة محترفين يلبس بعضهم لباس الأطباء ، كما أدى إلى فصل عشرات الطلاب من الجامعة والقضاء على مستقبلهم ، وإلى

حرمان آخرين من أبناء المحافظت الأخرى من حقهم في الاقامة في السكن الجامعي، وصدر قرار بإغلاق الجامعة ووقف الدراسة فيها .

يحي المجلس الوطني طلاب جامعة حلب ، التي باتت تسمى جامعة الثورة ، يحيي صمودهم وتمسكهم بقيم الحرية والكرامة الإنسانية ، كما يحيي اندفاع أهالي مدينة حلب للتظاهر طوال الليل مساندة لطلبة الجامعة العصية على الطغاة .

إن ما جرى في جامعة حلب الليلة يظهر بوضوح مدى وحشية هذا النظام ، واستحالة التعايش معه، ومدى كذبه عندما يتحدث عن الاصلاحات وقبول الخطة الدولية ، وخطورته على حياة السوريين وكرامتهم وقيمهم ومستقبلهم . إننا نؤكد أن إسقاط هذا النظام بكل رموزه ومؤسساته القمعية بات ضرورة ملحة ، وحاجة وجودية بالنسبة ل ٢٤ مليون سوري ، تستباح حياتهم وحرياتهم وحقوقهم كل يوم بصورة أشد من سابقه .

إننا إذن ندين تبعية ما يسمى بالاتحاد الوطني لطلبة سورية للنظام القاتل ، ندعو طلبة سوريا الأحرار في كافة الجامعات السورية إلى الإضراب تضامناً مع زملائهم في جامعة حلب ، وندعو إتحادات الطلبة العرب للتضامن مع الطلبة السوريين بكل أشكال التضامن والدعم ، كما نطالب المؤسسات الدولية المكلفة برعاية الجامعات وحماية الحق بالتعليم ، أن تتحرك بشكل عاجل لضمان حرمة الجامعات السورية ، والعمل على إعادة فتح جامعة حلب ، وإعادة الطلاب المفصولين من الجامعة والطلاب المحرومين من السكن الجامعي إلى جامعاتهم وسكنهم ، ورطلاق سراح المعتقلين منهم .

إن الرد الدولي على جرائم هذا النظام ، ما يزال بعيداً جداً المستوى المطلوب، وهو يتراوح بين التواطؤ المعلن أوالخفي أو الإدانه اللفظية أو الرد الضعيف ، وكل ذلك يشجع النظام على الإستمرار في تنفيذ سياسة خطرة جداً على حاضر ومستقبل سورية ، والمنطقة الإستراتيجية الحساسة التي تتوسطها .

على المراقبين الدوليين التحرك لكشف ما يجري في حلب ، وعلى مجلس الأمن الدولي أن يصدر قرارات حازمة لإجبار النظام السوري على وقف العبث بأمن وإستقرار سورية والمنطقة ، بالأساليب التي يفهما نظام قتل منفلت العقال

المجلس الوطني السوري يبرأ من القروض الممنوحة للنظام منذ 15 آذار 2011

الشرق الأوسط (3.5.2012)

يعلن مكتب الشؤون المالية والاقتصادية في المجلس الوطني السوري، أصالة عن نفسه ونيابة عن الشعب السوري الثائر ومرجعياته و مؤسساته، أنه غير مسؤول قانونياً ورسمياً عن أية عقود أو قروض مالية داخلية أو دولية تمَّ منحها للنظام غير الشرعي في سورية منذ تاريخ اندلا ع ثورة الحرية والكرامة في 15 آذار/مارس 2011م.

ويؤكد المجلس الوطن...ي السوري أنه لا يعترف بجميع القروض والالتزامات المالية المترتبة على نظام الأسد منذ بدء الثورة المباركة وأنه غير ملزم بدفع فواتير الأسلحة وأدوات القتل ومعدات القمع الموجهة لصدور الأبرياء العزل من أبناء الشعب السوري، ولا يترتب عليه أية واجبات أو مستحقات مالية لأي طرف متورط في توريد وسائل وأدوات عسكرية وأمنية وتجسسية لعصابات النظام المتهاوي.

إن المجلس الوطني السوري يُشدد على أمانة وواجب الشعب السوري في عدم الإخلال والتفريط بأي شأن مالي مترتب عليه لا سيما تجاه الدول الصديقة، ويحذر في الوقت نفسه جميع الأطراف التي ما تزال تمُد النظام بالمال والسلاح والخبرات بأن هذه الإمدادات تُمثل مشاركة عضوية عن سابق تعمد في قتل الشعب بأطفاله ونسائه وشيوخه، وهي بمثابة إعلان حرب على الشعب السوري العظيم مما سيؤدي بالضرورة إلى عزلها ونبذها عن أي تعاون مستقبلي واعد في سورية الجديدة.

يتقدم المجلس بالشكر والتقدير إلى جميع الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت مع الحق والحرية ودعمت مسار الشعب السوري في ثورته المجيدة والأبية.

الرحمة والغفران لشهداء ثورة سورية، والنصر للشعب المنتفض على الظلم والاستبداد

ردا على قانون العفو .. هشام مروة : النظام يعيش أزمة حقيقية لإستعادة عناصره

الشرق الأوسط (3.5.2012)

شرح عضو المجلس الوطني، مدير المكتب القانوني فيه، هشام مروة لـ«الشرق الأوسط» التفاصيل القانونية للمرسوم الجديد، لافتا إلى أنه يشمل العفو عن جريمة الفرار من المؤسسة العسكرية للداخل والخارج كما يشمل الذين لم يلتحقوا بالخدمة الإلزامية.

واعتبر مروة أن «المرسوم خطوة من النظام لإغراء الشباب في الجيش الحر للعودة لحظيرة النظام ومحاولة للتغرير بهم كونهم وإن لم يحاكموا بجريمة الفرار سيحاكمون بجرائم أخرى كالتحريض أو الهجوم على عناصر عسكرية أو غيرها من الجرائم». وأضاف: «كما يسعى النظام من خلال هذا المرسوم لسحب وقود الثورة من الشارع أي الناشطين الشباب الذين لم يلتحقوا بالخدمة الإلزامية» متحدثا عن «أزمة حقيقية يعيشها النظام الذي يسعى لاستعادة العناصر الشابة الفارة والثائرة».

وتوجه مروة للعناصر المنشقة قائلا: «من يستجيب لهذا النداء هو معرض للمساءلة بمواد قانونية أخرى وبالتالي خطوة الرظام ليست سوى أسلوب جديد من أساليبه للمراوغة والخداع لإيهام شباب الثورة أنهم إذا عادوا إلى كنفه فهم معفى عنهم». وأشار مروة إلى أن النظام «وزع مؤخرا على الحواجز الداخلية في المناطق السورية لوائح بأسماء المتخلفين عن الخدمة العسكرية الذين يتم إلقاء القبض عليهم وسحبهم إلى الثكنات العسكرية حيث يجرى لهم غسل دماغ».

سرميني تعليقاً على مطالب تأميم قصر أمير قطر بسوريا: مأزق حقيقي يعيشه النظام

وكالات (3.5.2012)

علّق عضو "المجلس الوطني السوري" محمد سرميني على قيام "مجموعات من أنصار النظام السوري بالإعتصام أمام قصر أمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في منطقة الصبورة بريف دمشق ومطالبتهم بتأميم جميع قصور ومنشآت الشيخ حمد وعائلته ورئيس الوزراء القطري ووزير الخارجية حمد بن جاسم وعائلته"، فقال: "هذه الخطوة تعبر عن مأزق حقيقي يعيشه النظام، فهو ربما بدأ يبحث عن مصادر تمويل بشكل أو بآخر، ومنذ أيام لجأ إلى بيع كمية من احتياطي الذهب، بمعنى أنه يبيع ثروة البلد ومقدراته".

سرميني، وفي حديث لصحيفة "الشرق الأوسط"، رأى أنَّ "هذا شكل جديد من أشكال التشبيح الذي يستخدمه هذا النظام الفاقد الشرعية، الذي بات يحاول الآن نقل الصراع من الداخل السوري إلى المنطقة، ويسعى لإدخال أكثر من طرف لمحاربته بشكل شخصي". وأضاف: "نحن كمجلس وطني لا نتحمل مسؤولية هكذا بيع إذا لجأ إليه النظام، ونحمّل من يشتري هذه العقارات العائدة للأشقاء العرب أو مقدرات الدولة السورية المسؤولية، ونعتبره سارقاً لها".

وإذ استنكر "كل تصرف يسيء لأي جهة داعمة لثورة الشعب السوري"، حذر سرميني من "هذا المنحى الذي يتخذه النظام عبر محاولته إفقاد الشعب السوري أصدقاءه، الذين هم أصدقاء الشعب وليسوا أصدقاء النظام". وفي هذا السياق، سخر سرميني من "معزوفة المؤامرة والممانعة التي يستخدمها النظام السوري وأتباعه"، ورأى أن "هذه الورقة سقطت منذ الأيام الأولى للثورة، لأن هذا النظام، من خلال الجرائم الوحشية التي يرتكبها ضد شعبه، تساوى مع العدو الإسرائيلي وما ارتكبه بحق الشعب الفلسطيني، إن لم يكن تفوّق عليه".

29 شهيدا بسوريا وإغلاق جامعة حلب

وكالات (3.5.2012)

قالت الهيئة العامة للثورة السورية إن 29 مدنيا استشهدوا اليوم في أنحاء متفرقة من سوريا معظمهم في إدلب وريف دمشق، فيما أعلنت جامعة حلب في موقعها على الإنترنت إغلاق الجامعة مؤقتا عقب تصاعد الاحتجاجات المناوئة للنظام داخل المدينة الجامعية وقيام عناصر من قوات الأمن السورية والشبيحة باقتحام المدينة، وسط إطلاق نار استعملت فيه الرشاشات الخفيفة والثقيلة.

ووفق شبكة شام الإخبارية فقد استشهد شخصان أثناء عملية الاقتحام وأصيب عشرة آخرون بجروح، اثنان منهم في حالة خطرة. كما اعتقلت قوات الأمن خمسين طالبا، في حين لاذ آخرون بالفرار خارج أسوار المدينة الجامعية.

وجرت عملية الاقتحام عقب مظاهرة حاشدة نظمها الطلاب وطالبوا فيها بإسقاط نظام بشار اسد.

وبث ناشطون صورا لشاب ملثم شارك في مظاهرات سابقة للمطالبة بإسقاط النظام قالوا إنه الشاب إسماعيل علي حيدر.

وبينما ذكرت وكالة الأنباء السورية أن حيدر ورفيقه اغتيلا من قبل من سمّتهم عناصر إرهابية مسلحة, قال ناشطون إن طريق حمص مصياف لا يوجد فيها إلا حواجز الشبيحة والأمن واللجان الشعبية.

يشار إلى أن لجان التنسيق المحلية في سوريا أفادت بأن عدد قتلى يوم أمس بلغ 28 شهيدا أغلبهم سقطوا في اشتباكات بين الجيش النظامي والمنشقين عنه. ووفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، فقد أسفرت الاشتباكات والعمليات العسكرية الأربعاء عن مقتل 22 جنديا نظاميا وثلاثة منشقين وثلاثة مدنيين في مناطق عدة من البلاد.

وقالت الهيئة العامة للثورة السورية إن الجيش النظامي قصف قرى سهل الغاب وجبل شحشبو في ريف حماة.

وبثت مواقع الثورة صوراً قالت إنها التقطت في حي التضامن بدمشق، تُظهر جندياً يطلق النار باتجاه متظاهرين، وصورا أخرى لمظاهرة نسائية خرجت في حي الملعب البلدي بمدينة حمص للمطالبة بإسقاط النظام، ومظاهرة أخرى خرجت في حي الميدان بمدينة دمشق تضامنا مع المدن التي تتعرض لهجمات من قوات النظام.

وفي جامعة درعا تظاهر عدد من الطلاب للمطالبة برحيل نظام الأسد وإطلاق سراح المعتقلين.

على صعيد آخر، اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش أمس قوات النظام السوري بارتكاب جرائم حرب في محافظة إدلب، وقالت إن هذه القوات أعدمت 95 مدنياً على الأقل وهدمت مئات المنازل خلال حملة استمرت أسبوعين أوائل أبريل/نيسان الماضي.

وأضافت –في تقرير أُعدّ بناء على تحقيق ميداني في بلدات تفتناز وسراقب وسرمين وكللي وحزانو في محافظة إدلب أواخر الشهر الماضي– أن قوات النظام أعدمت 35 مدنياً كانت تحتجزهم، وأن أغلب الإعدامات جرت خلال الهجوم على بلدة تفتناز. وأكدت أن القوات الحكومية لم تميز بين المدنيين والمقاتلين، ولم تتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين، ولم توجه أي تحذير للسكان بشأن الهجمات.

العبدي: لا وجود لتنظيم "القاعدة" في سوريا

وكالات (3.5.2012)

أوضح عضو المكتب الإعلامي للثورة السوريّة في إدلب نور الدين العبدي أنّه "بعد دقائق معدودة من تفجيري إدلب وصل تلفيزيون "الدنيا" التابع للدولة إلى مكان الإنفجار، ما يدل على أن النظام السوري متورط بهما".

وتوّقع العبدي، في حديث لقناة "أخبار المستقبل"، أنّه "إذا استمر المجتمع الدولي بالسكوت عن جرائم نظام أسد، فإن (تنظيم) "القاعدة" ستدخل إلى سوريا"، مؤكدًا في هذا الإطار ألا وجود للقاعدة في سوريا" الآن؟

وردًا على سؤال حول إدلب، شدّد العبدي على أنّ "التبعيّة النفسيّة لكل الأهالي في إدلب هي ضد النظام وتلتزم بخطوات الجيش السوري الحرّ".

ضحايا في اليوم التأديبي لطلاب جامعة حلب

الحياة (3.5.2012)

تحولت حلب ومدينتها الجامعية الى مركز لحركات الاحتجاج ضد النظام السوري، الذي ظل مطمئناً طوال اشهر الانتفاضة الى ان المدينة الثانية في سورية وعاصمتها الاقتصادية ستحافظ على ولائها بسبب العلاقات الوثيقة التي نسجها النظام مع قطاع رجال الاعمال وكبار التجار والصناعيين فيها. غير ان امس كان يوم حلب بامتياز، بعد أن تحولت الاحتجاجات وتظاهرات الطلاب الجامعيين في اماكن سكنهم في المدينة الجامعية، والتي بدأت ليل الاربعاء –الخميس الى مواجهات في ما بينهم اولاً، استخدم فيها الطلاب الموالون للنظام السكاكين للاعتداء على زملائهم، قبل ان يتدخل رجال امن و»شبيحة» من خارج الجامعة، فاقتحموا غرف نوم الطلاب واخذوا يطلقون النار عليهم ما ادى الى سقوط اربعة قتلى على الاقل وجرح ما لا يقل عن ثلاثين، فيما اعتقلت قوات الامن حوالى مئتين واعلنت تعليق الدروس في الجامعة الى اجل غير مسمى.

وفيما كانت المواجهات دائرة في حلب قام وفد من المراقبين الدوليين بقيادة رئيس الفريق الجنرال روبرت مود بجولة على مدينتي حمص وحماة وقال للصحافيين خلال جولته ان وجود المراقبين يساعد على «تهدئة الوضع» وان «هناك فرصة كبيرة» لكسر

حلقة العنف في سورية. وقال احد سكان حي القبة في حماة ان الحياة شبه طبيعية في النهار غير انها تصبح مخيفة مع حلول الظلام حيث يتجول المسلحون الملثمون في الشوارع وتنشر اعمال الخطف حتى على الطرق الرئيسية.

ونقلت وكالة «رويترز» ان الفريق الصحافي الذي كان يرافق المراقبين في حمص كان يسمع اصوات القذائف بمعدل قذيفة في الدقيقة في حي الخالدية.

وقالت مصادر المعارضة من حلب ان عدد الطلاب الذين شاركوا في الاحتجاجات تجاوز 1500 طالب، واستمرت المواجهات بينهم وبين قوات الامن خمس ساعات اسفرت عن تحطيم وتخريب واسع لغرف الطلاب. اذ اقتحم عناصر الامن مساكن الطلاب قبل ظهر امس وطردوهم ورموا ممتلكاتهم واحرقوا بعض الغرف. وقالت الهيئة العامة للثورة السورية ان 10 حافلات محملة بأكثر من 300 عنصر أمني مدججين بالأسلحة، اقتحمت المدينة الجامعية واظهرت اشرطة تم وضعها على موقع «يوتيوب» الطلاب وهم يهربون من السكن الجامعي بعد اقتحام الأمن له. ومعظم الطلاب الذين شاركوا في الاحتجاجات هم اصلاً من محافظة ادلب التي تشهد اشتباكات يومية بين قوات الامن وعناصر «الجيش السوري الحر» الذين اقاموا مراكز لهم في المحافظة. وكانت جامعة حلب قد شهدت تظاهرات يومية ضد النظام واشتباكات سابقة واقتحامات من قبل قوات الامن غير ان ما حصل امس كان الاوسع والاخطر حتى الآن.

ودعا «المجلس الوطني» السوري المعارض في بيان الطلاب السوريين الى «الاضراب تضامنا مع زملائهم في جامعة حلب». ودعا اتحادات الطلبة العرب الى «التضامن مع الطلبة السوريين بكل أشكال التضامن والدعم»، مطالبا المؤسسات الدولية «بان تتحرك بشكل عاجل لضمان حرمة الجامعات السورية، والعمل على إعادة فتح جامعة حلب، وإعادة الطلاب المفصولين من الجامعة والطلاب المحرومين من السكن الجامعي الى جامعاتهم وسكنهم، واطلاق سراح المعتقلين منهم».

وطالب بيان المجلس المراقبين الدوليين الموجودين في سورية «بالتحرك لكشف ما يجري في حلب»، ومجلس الامن «بان يصدر قرارات حازمة لاجبار النظام السوري على وقف العبث بأمن واستقرار سورية والمنطقة بالاساليب التي يفهما نظام منفلت العقال».

وخرجت صباح امس تظاهرات في عدد من المناطق السورية تضامنا مع جامعة حلب، لا سيما في مدينة حلب ودرعا ودير الزور ، بحسب ما افادت لجان التنسيق المحلية.

ميدانياً، قالت مصادر المعارضة السورية ان عدد القتلى امس تجاوز العشرين وأوردت الهيئة العامة للثورة السورية أن انفجارا عنيفا وقع في زملكا البلد في ريف دمشق. وتحدثت عن محاصرة حي مشاع الأربعين في حماة خلال جولة المراقبين، كما قامت

قوات الامن بقصف مدينة الرستن في حمص بعشرات من قذائف الهاون كما استمر سقوط القذائف على جبل الزاوية في ادلب.

ونفذت قوات الامن مداهمات منذ الصباح في الاراضي الزراعية المحيطة بحرستا، وفي منطقة الملعب في مدينة دوما بريف دمشق. وافادت لجان التنسيق المحلية بتنفيذ قوات الامن حملة مداهمات واعتقالات في قرية دف الشوك بريف دمشق. وقال مجلس قيادة الثورة في ريف دمشق ان قوات الامن اقتحمت صباح امس مدينة يبرود.

وفي ريف حمص قصفت القوات النظامية قرية غرناطة المجاورة لمدينة الرستن التي تعد احد معاقل «الجيش السوري الحر» في حمص. ودارت اشتباكات في بساتين مدينة تدمر اثر انشقاق ستة جنود عن القوات النظامية. كما تعرضت قلعة الحصن وقرية الزارة لقصف الدبابات ومدافع الهاون.

رئيس بعثة المراقبين الدوليين في سوريا: وقف إطلاق النار هش وللبعثة «تأثير مهدئ»

الشرق الأوسط (3.5.2012)

قال رئيس بعثة المراقبين الدوليين في سوريا أمس إن لبعثته «تأثيرا مهدئا» للوضع الميداني، إلا أنه أقر بأن وقف إطلاق النار «هش» وليس قويا. ورفض الجنرال روبرت موود في تصريح لشبكة تلفزيون «سكاي نيوز» البريطانية من دمشق، في أول مقابلة تلفزيونية له، الانتقادات بأن بعثة المراقبة الدولية في سوريا تعمل ببطء.

وقال الجنرال النرويجي إن عدد المراقبين المنتشرين على الأرض في سوريا سيتضاعف خلال الأيام المقبلة، وأضاف: «هذا ليس أمرا سهلا، ونحن نرى من خلال الأعمال والانفجارات وإطلاق النار، أن وقف إطلاق النار هش فعلا، وليس قويا».

وتابع الجنرال موود (53 عاما): «ولكن ما نراه أيضا على الأرض هو أنه في المناطق التي يوجد فيها مراقبونا، يكون لـ(وجودهم) تأثير مهدئ، كما أننا نرى أن العاملين على الأرض يأخذون النصائح من مراقبينا»، حسب وكالة الصحافة الفرنسية.

من جهته، أعلن المتحدث باسم بعثة المراقبين الدوليين إلى سوريا نيراج سينغ إن المراقبين الذين وصلوا إلى سوريا «بلغ عددهم (أمس الأربعاء) 31 مراقبا يعملون في مناطق حمص وحماه ودرعا وإدلب وفي المناطق القريبة من مدينة دمشق».

وقد قام وفد من المراقبين أمس، وبحسب وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا»، بزيارة حيي دوار كازو والأربعين بحماه، في وقت قال فيه عضو مجلس ثوار حماه أبو غازي الحموي إن «البعثة الدولية مرت في هذه الأحياء، ولكن عناصرها لم يترجلوا

من سياراتهم للتحدث للناشطين وأهالي المناطق»، وقال لـ«الشرق الأوسط»: «المراقبون زاروا أمس بلدة محردة القريبة من حماه برفقة المحافظ وعناصر أمنية، علما بأن 95% من أهالي هذه البلدة من المؤيدين للنظام».

وأوضح الحموي أن «المراقبين لم يلتقوا أيا من الناشطين في محردة؛ إذ إنهم كانوا يلبون أوامر المحافظ الذي أخذهم إلى بلدة لم تتعرض لأي قصف أو أي اعتداءات من قبل قوات النظام».وفي سياق متصل، انتقد النظام السوري أمس ما سماه «الألفة المتزايدة» بين المراقبين و«المسلحين» في حمص.. إذ كتبت صحيفة «الوطن السورية» الناطقة باسم النظام وتحت عنوان «المسلحون على عينك يا مراقب وألفة متزايدة بينهم في حمص»: «لم يعد هناك من حرج أو من خجل في الحديث عن اللقاءات بين بعثة المراقبين الأمميين والمسلحين، ولا سيما في مدينة حمص التي بات وسطها محتلا من قبل مئات المسلحين الذين يرفضون أي كلام عن وقف إطلاق نار أو تسليم السلاح، ويهتفون على شاشات الفضائيات المعادية لسورية: إما النصر أو الشهادة!!».

ورد أبو هاني، أحد أعضاء لجان التنسيق المحلية في حمص، على اتهامات «الوطن السورية»، مؤكدا أن «المراقبين لا يتحدثون مع عنصر مسلح إلا إذا كشف عن هويته العسكرية، وبالتالي إلا إذا كان من العناصر المنشقة عن المؤسسة العسكرية». وعما قالته «الوطن» عن «ألفة متزايدة» بين المراقبين و«المسلحين»، قال عضو لجان التنسيق أبو هاني لـ«الشرق الأوسط»: «من الطبيعي أن يميل المراقبون للضحية وليس للجلاد».

وأعرب الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية السورية جهاد مقدسي عن استغرابه من تصريحات مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون السلام إيرفيه لادسوس وكلامه عن «رفض سوريا منح تأشيرات دخول لعدد من المراقبين»، نافيا «وجود أي سياسة تمييزية سورية تجاه جنسية المراقبين»، وأضاف: «نص الاتفاق الذي تم توقيعه في دمشق مع بعثة المراقبين يتضمن بشكل واضح وصريح موافقة الطرفين على جنسية المراقبين»، لافتا إلى أن «أكثر من 124 جنسية مرحب فيها في دمشق».

وأوضح مقدسي أنه لا يوجد رفض من الجانب السوري، وأن أساس الاتفاق الموقع هو «أن تمارس سوريا حقوقها السيادية كافة من جهة، والحفاظ على أمن وسلامة المراقبين من جهة ثانية، خاصة أن لدى السوريين حساسية خاصة من بعض الجنسيات؛ منها من كان لها دور أساسي في فرض عقوبات والتأثير مباشرة على معيشة المواطن السوري، ومنها من كان رأس حربة في تحريض المجتمع الدولي».

كما استغرب مقدسي توقيت كلام مساعد الأمين العام للأمم المتحدة في الوقت الذي اعترف فيه رئيس البعثة الجنرال مود بـ«التسهيلات التي يقدمها الجانب السوري ليتمكن المراقبون من ممارسة عملهم بسلاسة».

من جهته، أكد جمال قارصلي، وهو معارض سوري يعيش في ألمانيا وعضو سابق في البرلمان الألماني، أن خطة المبعوث الدولي كوفي أنان في سوريا لن تنجح لعدة أسباب؛ أهمها أن شروط نجاحها غير متوفرة، وقال لـ«الشرق الأوسط» «كالعادة، كل العالم ينظر في الوقت الحالي إلى دخول المراقبين وعددهم، ولكن النقاط الأخرى نسيت؛ السلاح الثقيل.. الثوار الذين يملأون السجون».

وعن إمكانية التوصل لحل سياسي في سوريا في وضعها الحالي، قال قارصلي: «الرغبة لدى السلطة معدومة، لأنه إذا وقع أي إصلاح ستضيع هيمنتها على الوضع وهي لا تريد ذلك، ونحن بعيدون عنه، والحكومة لم تفعل شيئا ليثق الناس في أي تصرف من طرف السلطة، وما تقوم به الحكومة مثل الإصلاح والدستور الذي أعلنت عنه في شباط (فبراير) مليء بالثغرات ويسمح للرئيس ليبقى رئيسا حتى 2028، وهذا ما يجعل الثقة منعدمة».

وعن إمكانية تحقيق دولة ديمقراطية في سوريا رغم تعدد الطوائف فيها واختلاف التوجهات، اعتبر قارصلي ذلك ممكنا، وقارن الوضع السوري بالواقع التركي قائلا: «لو أخذنا تركيا مثلا؛ فيها طوائف متعددة وعلويون، ولكن فيها ديمقراطية.. تركيا دفعت ثمن الديمقراطية غاليا في الستينات والسبعينات».

وقال قارصلي في اتصال هاتفي أمس إن «المعارضة السورية وبمختلف توجهاتها متفقة على ثلاث نقاط أساسية؛ وهي: تغيير النظام، والتحول الديمقراطي، والإصلاح. وهي موجودة بعدة أنواع في الداخل والخارج، وتمثلها عدة مجموعات، ولا مشكلة في ذلك، لكن المهم أن يعلموا جميعا أن الثورة السورية تحتاج لقيادة موحدة، وأتمنى أن يكون الحل للأزمة سوريا بمساعدة أصدقاء سوريا وليس خارجيا»، وأضاف: «أنا أتمنى أن تتفق جميع أطياف المعارضة، وعلى السلطة أن تفهم أن لا خط رجعة، وعلى أصدقاء سوريا أن يدعموا ويضغطوا على هذا الوضع من أجل الحوار، وإذا ضاع زمام الأمور، فقد تحدث كارثة».

وحول الثمن الذي تريده روسيا، قال قارصلي إنها تريد تأمين مصالحها في المنطقة، وأضاف أنه «على المعارضة أن تؤمن المصالح الروسية وتقدم مبادرات بأنها ستضمن مصالحها في المنطقة لكسبها».

منظمة دولية: واردات سورية من السلاح 167 مليون دولار استخدمت في قمع المتظاهرين

وكالات (3.5.2012)

اكد تقرير لمنظمة اوكسفام الخيرية غير الحكومية نشر أمس، ان الدول الخاضعة لحظر دولي على استيراد الاسلحة تمكنت، على الرغم من هذا الحظر، من ان تواصل استيراد الاسلحة وانه منذ العام 2000 فاقت قيمة ما اشترته 2.2 مليار دولار. وطالبت المؤسسة البريطانية بمعاهدة دولية جديدة ضد تجارة السلاح إلى دول تشهد اضطرابات ويمكن ان تستخدم تلك الاسلحة في النزاعات الداخلية، موضحة ان القيود على تجارة السلاح «أقل تنظيماً من تجارة الموز أو القهوة».

وأوردت اوكسفام سورية مثالاً على خرق الحظر الدولي المفروض عليها، موضحة ان سورية ما زالت تستورد السلاح بشكل رئيسي من روسيا، وأن قيمة مشترياتها بلغت 167 مليون دولار من معدات الدفاع الجوي اضافة الى ما قيمته مليون دولار من الاسلحة الخفيفة والذخائر. وأكدت المنظمة أن قسماً من هذه الأسلحة «كان له دور مركزي في قمع الحكومة السورية المتظاهرين» الذين يطالبون منذ اكثر من عام بتنحي بشار اسد.

وتخضع سورية لحظر على واردات الاسلحة فرضه عليها الاتحاد الاوروبي في ايار (مايو) 2011، ويشمل هذا الحظر «الاسلحة والمعدات التي يمكن استخدامها في القمع».

وأكدت آنا ماكدونالد مديرة حملة مراقبة الاسلحة في أوكسفام، ان «قرارات الحظر السارية يمكن الالتفاف عليها بسهولة كبيرة جداً»، مشددة على «ضرورة ان تكون المعاهدة الجديدة حازمة فعلاً». وأضافت متسائلة: «كيف يمكن تفسير واقع ان الضوابط المفروضة على تجارة الموز هي اكثر حزماً من تلك المفروضة على تجارة المدافع الرشاشة؟».

وأكدت اوكسفام انه لكي تكون المعاهدة الجديدة فعالة، يجب ان تتضمن معايير قانونية ملزمة تحظر تصدير الاسلحة عندما تكون هناك مخاطر حقيقية من امكان ان تستخدم هذه الاسلحة لانتهاك القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الانسان. وأضافت ماكدونالد ان التوصل الى «معاهدة متساهلة سيكون اسوأ من عدم وجود معاهدة على الاطلاق لأنها ستعطي الشرعية لنظام يعاني من قصور».

وبحسب تقرير اوكسفام، فإنه وعلى الرغم من وجود 26 قرار حظر دولي على واردات الاسلحة، صادرة إما عن الامم المتحدة او منظمات اقليمية، تمكن العديد من الدول من تعزيز ترساناتها من الاسلحة، ومن بينها خصوصا إيران (574 مليون دولار بين 2007 و2010) وبورما (600 مليون دولار بين العامين 2000 و2010) وجمهورية الكونغو الديموقراطية (124 مليون دولار بين 2000 و2010).

وأكدت اوكسفام ان هذه الارقام تظهر مجدداً ضرورة التوصل الى معاهدة ملزمة تضع ضوابط على تجارة الاسلحة التقليدية في العالم، علما انه من المقرر ان تجري في الامم المتحدة بين 2 و27 تموز (يوليو) مفاوضات على معاهدة حول تجارة الاسلحة التقليدية. وجاء الكشف عن قيمة مشتريات سورية من السلاح بعد يوم من اعلان مسؤول كبير في صندوق النقد الدولي إنه من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد السوري في شكل ملحوظ عام 2012 بسبب العنف المستمر منذ 14 شهراً والعقوبات المفروضة على دمشق.

وقال رئيس الصندوق للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج وآسيا الوسطى، مسعود أحمد «نتوقع انكماش إجمالي الناتج المحلي (لسورية) هذه السنة» مضيفاً أن الانخفاض المتوقع سيكون «ملحوظاً». ولا يقدم الصندوق أرقاماً محددة عن الاقتصاد

السوري بسبب النقص في المعلومات في خضم الحالة السياسية المضطربة. وعزا أحمد التراجع المتوقع في الاقتصاد، خصوصاً إلى العنف والعقوبات على القطاع النفطي السوري، وقال في هذا السياق: «لدينا معلومات قليلة».

وأضاف أن «العنف والنزاع أثرا في النشاط الاقتصادي إضافة إلى العقوبات»، خصوصاً النشاط التجاري وتدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة. وفرض الاتحاد الأوروبي في أيلول (سبتمبر) حظراً على واردات الخام السوري، وهو تدبير ذو تأثير كبير في دمشق، التي كانت تذهب 95 في المئة من صادراتها النفطية إلى دول الاتحاد الأوروبي، فيما كانت هذه الصادرات تحو أوروبا تدرّ ثلث عائداتها النقدية.

وفرضت سويسرا أيضاً حظراً على استيراد البترول والمواد البترولية السورية وشرائهما ونقلهما. ولم يعط أحمد أي إحصاءات حول الاقتصاد السوري في 2011، إلا أنه أشار إلى أن البلد شهد على الأرجح «جموداً اقتصادياً»، إذ إن العقوبات ضد دمشق فرضت في الجزء الأخير من السنة. وتشير أرقام صندوق النقد الدولي إلى أن إجمالي الناتج المحلي السوري نما بنسبة 3.4 في المئة في 2010 وبنسبة 5.9 في المئة في 2009.

حي بابا عمرو... كومة ركام وأطلال منازل صامتة

الحياة (3.5.2012)

حي بابا عمرو في حمص الذي يعتبره النظام السوري «معقلاً للارهابيين» فيما يعتبره معارضو بشار اسد «قلب الثورة» بات اليوم حياً مدمراً تسكنه أشباح تتنقل في صمت بين انقاض المنازل.

لم يعد هذا الحي الواقع في وسط المدينة أكثر من كومة ركام، بعد ان تعرض طوال شهرين للقصف وسقط فيه مئات القتلى وفق الناشطين. فجدران المنازل اخترقها الرصاص والشظايا وثقبتها قذائف الدبابات او الكوات التي استخدمها القناصة. وكل يوم منذ استعادة الجيش السيطرة على الحي في الاول من آذار (مارس) يعبر السكان الحواجز لإحضار امتعة تخصهم. وبابا عمرو الذي كان يضم 40 الف نسمة، لم يعد يقطنه اكثر من عشرات الاشخاص الذين بقوا في منازلهم المدمرة.

في شارع مقفر، تجر والدة وابناها حقيبة خضراء. وتقول ام عدنان (55 سنة) «أخذنا بعض الأمتعة. المنزل لم يعد قابلاً للسكن. انا وزوجي مهندسان لكن لا وظائف في المدينة وبالتالي لا مال لاعادة تأهيلها. اعتقد اننا سنهاجر».

لم ينج أي منزل، حيث انهارت غالبيتها كبيوت الكرتون على رغم من بنائها بالاسمنت.

«ليسامحهم الله على ما فعلوه بنا»، تقول ام عبده (35 سنة) التي جاءت مع زوجها لإحضار بعض الأمتعة مما كان منزلهما، من دون تحديد من تقصد. انهار الطابق الثاني في المبنى فسحق السطح الاسمنتي شقتها. وقالت: «اطلقت الدبابات النار على

المباني واحدثنا فجوة في حائط الحديقة كي نلجأ لدى الجيران». ومن منزلهم «اضطررنا ايضاً للهروب لأن المعارك اقتربت منا كثيراً. لجأنا لمدة ستة ايام لدى اناس لا نعرفهم»، على ما قالت.

وطلب منها زوجها وابنها خفض صوتها بسبب مرور دورية امنية في الشارع، فاستجابت. لكن ما ان عادت الى رواية قصتها ارتفعت نبرتها مجدداً. وقالت: «لم يبق شيء من الدار التي كنت اقطنها مع زوجي وأولادنا الثلاثة».

عند سؤالها عن وجود مسلحين اشار المعارضون انهم «يحمون» الحي الممتد على 2 كلم مربع وأكد النظام انهم «اخذوا السكان رهائن» تجنبت الرد. وقالت «كنا نعيش بسلام». كان منزلها يقع على خط الجبهة بمواجهة حي الانشاءات الذي تسيطر عليه القوات الحكومية. وكان شارع الكرامة البالغ عرضه عدة امتار يفصل بين الطرفين.

وفتح المعارضون ممرات بين المنازل. وقال الضابط احمد (37 سنة) «فتحوا ممراً طويلاً سمح لهم بإطلاق النار على قواتنا ثم الفرار» وهو يشير بيده الى فجوات في المباني.

وقال عسكري آخر «دمروا لكل شيء لأنهم لا يبالون بالسكان» ووعد بأن الحكومة ستعوض على السكان ليعيدوا بناء منازلهم. على كل تقاطع نصبت قوى الامن حاجزاً رفعت عليه العلم السوري وصورة للرئيس السوري. واحياناً يقترب عناصرها عندما يتحدث الصحافيون مع السكان. وقال سامر (35 سنة) «غادرت الحي عندما سيطر المسلحون على الحي والآن بعد بسط الأمن عدت لأرى ماذا تبقى» مشيراً ان متجره للمعدات الالكترونية نهب.

وقال ضابط في قوى الأمن «قتل 200 من جنودنا وجرح 1000 في هذه المعركة. عثرنا على 100 طن من المتفجرات. كان علينا التقدم بحذر لأنهم فخخوا كل شيء. استغرق الامر 28 يوماً». وأضاف: «هنا كان مركز فرز الاسلحة الواردة من لبنان. فعبر تخليص هذا الحي وضعنا حداً لتهريب الأسلحة لكننا نعلم انه من المستحيل وقفه كلياً».

المراقبون يدعون جيش سوريا لوقف العنف

وكالات (3.5.2012)

رئيس فريق المراقبين الدوليين في سوريا قال إن على الجيش السوري القيام بالخطوة الأولى لإنهاء العنف (رويترز)

قال رئيس فريق المراقبين الدوليين في سوريا إن على الجيش السوري القيام بالخطوة الأولى لإنهاء العنف، بينما قال البيت الأبيض إنه إذا واصلت دمشق تعنتها فيجب على المجتمع الدولي الإقرار بالهزيمة بشأن خطة كوفي أنان والبحث عن نهج جديد.

فقد قال رئيس بعثة المراقبين إلى سوريا الجنرال النرويجي روبرت مود خلال زيارته الخميس إلى محافظتي حمص وحماة وسط سوريا، إنه تلقى التزاماً من جميع الأطراف لوقف العنف.

وقال الجنرال مود في مؤتمر صحفي عقده بمدينة حمص عقب لقائه محافظ حمص وجولة في حيي بابا عمرو والخالدية، إن عدد المراقبين الدوليين وصل حاليا إلى خمسين مراقبا موزعين في محافظات دمشق وحمص وحلب وحماة وإدلب ودرعا.

ودعا إلى وقف العنف من الطرفين مؤكداً أنه تلقى التزاما منهم بذلك، وأنه لمس خطوات إيجابية من قبل القوات الحكومية، والهدف الرئيسي للبعثة مراقبة وقف العنف من قبل جميع الأطراف وإنجاح خطة المبعوث الدولي العربي المشترك كوفي أنان لتسوية الأزمة في سوريا.

وأردف "يجب أن نعمل جميعاً على ذلك لوقف زهق أرواح النساء والأطفال".

وحول عمل فريق المراقبين في سوريا وملاحظاتهم، قال مود إن اللجنة ترفع تقارير يومية للأمم المتحدة مبنية على رؤية واطلاع المراقبين بشكل مباشر وميداني. وعبّر الجنرال مود عن أمله في إتاحة الفرصة أمام المراقبين للقاء أي شخص أو جهة لنقل الأحداث والاطلاع على حقيقة الأمور والتعرف على الحقائق بشفافية وموضوعية.

من ناحية أخرى أدان البيت الأبيض الهجوم على احتجاج لطلبة سوريين الخميس، وقال إنه ربما تكون هناك ضرورة لاستخدام نهج دولي جديد إذا فشلت خطة السلام التي تدعمها الأمم المتحدة، واتهم البيت الأبيض بشار اسد بأنه لم يبذل أي جهد لتنفيذها حتى الآن.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني "إذا استمر تعنت النظام فسيتعين على المجتمع الدولي أن يعترف بالهزيمة ويعمل على التصدي للتهديد الخطير للسلام والاستقرار من جانب نظام الأسد"، وأضاف أن "الانتقال السياسي ضرورة ملحة في سوريا.. نأمل بالتأكيد أن تنجح خطة أنان". وقال "لا نزال –بناء على أدلة– متشككين بشدة في استعداد الأسد للوفاء بشروط هذه الخطة، لأنه فشل بوضوح شديد في الوفاء بها حتى الآن".

اردوغان الأحد على الحدود مع سوريا لتفقّد اللاجئين

أ ف ب (3.5.2012)

يتوجّه رئيس الوزراء التركي رجب طيّب اردوغان الاحد المقبل إلى الحدود السوريّة لزيارة مخيم للاّجئين يضم سوريين فروا من النزاع في بلادهم، حسب ما اعلن مكتبه الاعلامي في بيان أوضح أنّ "رئيس الوزراء سيزور في السادس من ايار مخيّم من الابنية الجاهزة في كيليس" التي تقع في محافظة غازيانتيب (جنوب).

يشار إلى أنّ هذا المخيم هو أحد المخيمات الخمسة ومعظمها من الخيم التي أقامتها تركيا لاستقبال اللاجئين السوريين. وبالرغم من ان لاجئين سوريين قد عادوا الى بلادهم بعد ان وعدت دمشق بتطبيق خطة ممثل الامم المتحدة والجامعة العربية كوفي انان، فان تركيا ما تزال تؤوي على اراضيها حوالي 23 الف سوري. وكان مخيم كيليس الذي يقع مباشرة على الحدود التركية السورية قد تعرض الشهر الماضي لاطلاق نار من القوات السورية ما ادى الى جرح اربعة سوريين وتركيين في الاراضي التركية ما اثار احتجاج انقرة. واعتبر اردوغان في حينه ان اطلاق النار يشكل "انتهاكا واضحا جدا" للحدود واعدًا بالتحرك.

فرنسا ترسل خيمًا ومعدّات إنسانية للآجئين السوريين في تركيا

أ ف ب (3.5.2012)

أعلن المتحدث بإسم وزارة الخارجية الفرنسية فنسان فلوراني أن بلاده قرّرت إرسال كمية كبيرة من الخيم العائلية الكبيرة والأغطية والمعدات الإنسانية مخصصةً للاجئين السوريين، موضحًا أن "الطائرة التي تنقل هذه المعدات غادرت باريس إلى أضنة" التي أُقيم فيها مركز لأعمال الإغاثة التركية.

وفي السياق ذاته، أضاف فلوراني أن "هذه المساعدة الفرنسية تكمّل المساعدات التي أُرسلت الى الشعب السوري في سوريا والأردن ولبنان عبر صندوق الطوارئ الإنساني"، مشيرًا إلى أن فرنسا ترى أن "الوضع الانساني في سوريا بالغ الخطورة"، وأوضح أن "أكثر من 230 ألف شخص تهجّروا في داخل سوريا، وأن 200 ألف سوري فرّوا من بلادهم ولجأوا إلى البلدان المجاورة كتركيا والأردن لبنان".

مرور سنة على اعتقال أنس الشغري محرك الثورة في بانياس

الشرق الأوسط (3.5.2012)

جدد ناشطون سوريون يناهضون نظام بشار اسد مطالبتهم بالإفراج عن زميلهم الشاب أنس الشغري، المعتقل في سجون النظام منذ نحو عام تقريبا.

ويعد الشغري (25 عاما) المحرك الرئيسي للمظاهرات المعارضة في مدينة بانياس الساحلية. وتشير صفحة «الثورة السورية ضد بشار اسد» على «فيس بوك» إلى «أن أنس اجتمع في 15 آذار (مارس) (تاريخ اندلاع الثورة السورية) مع شباب بلدته واتفقوا على ضرورة الخروج للمطالبة ببعض الإصلاحات والمطالب، مستغلين موجة التغيير التي تنتفض لأجلها الشعوب، منوها على أن خروج بلدة مثل بانياس سيكون له أثر كبير في اندلاع الثورة»، وتضيف الصفحة التي استذكرت الشاب البانياسي في ذكرى مرور عام على اعتقاله «أن الشغري استخدم علاقاته أفضل استخدام، مما ساعده على جمع عدد كبير من الناس، وقد استمر في ذلك طيلة فترة المظاهرات حتى تم اعتقاله».ووفقا لناشطين معارضين فإن أنس الشغري «لم يقتصر

دوره على قيادة المظاهرات في بانياس، حيث كان يعتلي المنابر ويلقي الكلمات المحفزة على الثورة، بل كان له الفضل في تهدئة الغضب الطائفي الذي ظهر بوضوح بين أبناء البلدة الواحدة بسبب ممارسات النظام التمييزية».

ويشير الناشطون إلى «أن سخط النظام وغضبه ازداد على أنس بعد الثاني من شهر نيسان (أبريل) من العام الماضي، حين تم الهجوم من قبل الشبيحة والأمن على مدينة بانياس، وقد كان أنس حينها من أكثر الناشطين على الصعيد الإعلامي وعلى اتصال دائم مع شبكة (الجزيرة) و(العربية) والـ(بي بي سي) والـ(فرانس 24) و(رويترز)، لفضح ارتكابات النظام وممارساته القمعية، إضافة إلى أنه أول من خرج إلى الإعلام باسمه الحقيقي وليس باسم مستعار».

اغتيال نجل رئيس الحزب القومي السوري الاجتماعي في سوريا

يو بي أي (3.5.2012)

إغتال مسلحون مجهولون ليل الأربعاء – الخميس نجل رئيس الحزب "القومي السوري الاجتماعي" في سوريا إسماعيل علي حيدر.

وكشف عضو المكتب السياسي للحزب القومي طارق الأحمد لوكالة "يونايتد برس انترناشونال – UPI"، أنَّ "مسلحين أطلقوا الرصاص على سيارة الرفيق إسماعيل حيدر والرفيق فادي عطاونة على مفرق المنحاية على طريق حمص مصياف، ما أدى إلى استشهادهما ". وأوضح الأحمد أنَّ "إسماعيل حيدر طالب في كلية الطب البشري في السنة الثالثة".

أجهزة الأمن السورية تعتقل نجلَي المعارض فايز سارة

أ ف ب (3.5.2012)

اعتقلت الأجهزة الأمنية السورية صباح اليوم الخميس نجلَي المعارض السياسي البارز فايز سارة واقتادتهما الى جهة مجهولة دون بيان أسباب الاعتقال، بحسب ما أفاد والدهما وكالة "فرانس برس".

وأوضح سارة أن "مجموعة من العناصر الأمنية اقتحمت البناء الذي يسكنه الشقيقان عند السادسة صباحا (3,00 ت.غ) وقاموا بكسر باب شقتهما واقتحموا منزلهما بحثا عن أسلحة واقتادوهما وهما بسام (37 عام) ووسام (26) الى جهة مجهولة"، وأضاف سارة أن "العناصر الامنية لم تصرح الى اي جهة امنية تنتمي ولم تبرز مذكرة توقيف ولم تفصح عن التهمة التي اقتيد بسببها" الشقيقان، مشيراً إلى أن ولديه يعانيان من مشاكل صحية "ولم يترك لهما الفرصة لإحضار أدويتهما معهما". ودان سارة هذا الاعتقال، معتبرا انه تصرف "خارج عن القانون"، مؤكداً أن ولديه "لا يتميزان عن بقية الشبان الذين يعانون من الاعتقال والتهجير والقتل".

مقدّم سوري منشق: مرسوم العفو عن العقوبات العسكرية يثبت النقص الحاد بالجنود

وكالات (3.5.2012)

أوضح مدير المكتب القانوني في المجلس الوطني السوري هشام مروة تفاصيل المرسوم الجديد الذي أصدره بشار اسد والذي قضى بمنح عفو عام عن كامل العقوبات المنصوص عليها في بعض مواد قانوني خدمة العلم والعقوبات العسكري، فاعتبر في حديث لصحيفة "الشرق الأوسط" أن "المرسوم خطوة من النظام لإغراء الشباب في الجيش الحر للعودة لحظيرة النظام ومحاولة للتغرير بهم كونهم وإن لم يحاكموا بجريمة الفرار سيحاكمون بجرائم أخرى كالتحريض أو الهجوم على عناصر عسكرية أو غيرها من الجرائم".

وأضاف مروة في السياق عينه: "كما يسعى النظام من خلال هذا المرسوم لسحب وقود الثورة من الشارع أي الناشطين الشباب الذين لم يلتحقوا بالخدمة الإلزامية"، متحدثاً عن "أزمة حقيقية يعيشها النظام الذي يسعى لاستعادة العناصر الشابة الفارة والثائرة". وتوجه مروة للعناصر المنشقة قائلاً: "من يستجيب لهذا النداء هو معرض للمساءلة بمواد قانونية أخرى وبالتالي خطوة النظام ليست سوى أسلوب جديد من أساليبه للمراوغة والخداع لإيهام شباب الثورة أنهم إذا عادوا إلى كنفه فهم معفى عنهم"، لافتاً إلى أنّ النظام "وزع مؤخرًا على الحواجز الداخلية في المناطق السورية لوائح بأسماء المتخلفين عن الخدمة العسكرية الذين يتم إلقاء القبض عليهم وسحبهم إلى الثكنات العسكرية حيث يجرى لهم غسل دماغ".

بدوره، رد المقدم المظلي المنشق خالد الحمود على العفو الذي أصدره النظام، جازمًا بأن العودة لكنفه مستحيلة، وقال لـ"الشرق الأوسط": "نحن كعناصر منشقة عن هذا النظام نعي تماما أن مصير كل من سيعود إلى كنف هذا النظام ستكون التصفية".

واعتبر الحمود أن "إصدار الأسد لهذا المرسوم يؤكد ما تحدث به الجيش الحر مرارًا وتكرارًا عن نقص حاد بالجنود وارتفاع كبير بعدد المنشقين"، وأضاف: "الأسد أكد بالأمس أن المؤسسة العسكرية تعاني ما تعانيه في ظل رفض الشباب السوري الإلتحاق بها ورفضهم التطوع رغم فتح الباب له في المناطق السورية كافة".

مسؤول أممي يقيّم الإحتياجات الإنسانية مع السلطات السورية

أ ف ب (3.5.2012)

أعلن المتحدث باسم بعثة الامم المتحدة في دمشق خالد المصري في حديث لوكالة "فرانس برس" أن " وقال أن " نائب وكيلة الامين العام للأمم المتحدة للشؤون الانسانية فيليب لازاريني يزور دمشق للقاء نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد

وذلك للتنسيق مع الحكومة لتقييم الإحتياجات الإنسانية والمباشرة بتوزيعها"، مضيفاً:"إن لارازيني سيلتقي أيضاً رئيس منظمة الهلال الاحمر العربي السوري عبد الرحمن العطار".

ولاحقاً، ذكرت وكالة الأنباء الرسمية (سانا) ان المقداد بحث مع لارازيني "التحضيرات في اطار الإستعداد لتوقيع اتفاق حول اليات تنفيذ خطة الإستجابة الإنسانية لإحتياجات السكان المتضررين جراء الأزمة في سوريا". وأضافت الوكالة أن المقداد أشار خلال اللقاء إلى "أهمية احترام السيادة الوطنية لسوريا وبناء جو من الثقة والتعاون والتنسيق بين الجانبين لتحقيق الإستفادة القصوى من امكانيات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بما يضمن وصول المساعدات الإنسانية لمن يحتاجها في اسرع وقت ممكن".

من جهته، نقلت "سانا" عن لارازيني حرصه على "احترام سيادة واستقلال سوريا ووحدة اراضيها خلال قيام الامم المتحدة بمهامها الانسانية" موضحًا أن هذه المهمة "تهدف الى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة السورية في سبيل تحقيق الهدف الرئيسي لها وهو ايصال المساعدات الانسانية لمن يحتاجها".

سفير السعودية بلبنان ينفى صحة اتهامات السفير السورى لبلاده حول باخرة الأسلحة

أ ش أ (3.5.2012)

نفى سفير المملكة العربية السعودية فى لبنان على عواض عسيرى اليوم الخميس، صحة اتهام السفير السورى فى بيروت لبلاده ولدول خليجية أخرى بأنها تقف وراء سفينة الأسلحة التى ضبطها الجيش اللبنانى فى المياه اللبنانية مؤخرا.

ووصف السفير عسيرى اتهامات السفير السورى بالمتسرعة وتفتقر إلى الأدلة والبراهين وتأتى فى سياق سياسة الهروب التى تمارسها الحكومة السورية فى محاولة يائسة لصرف الانتباه عن حقيقة ما يتعرض له الشعب السورى الشقيق.

ولفت إلى أنه رغم مثل هذه التصريحات التى يقصد بها تحريف الحقائق، فإن الجميع على ثقة بأن المملكة العربية السعودية دأبت على تقديم المساعدات الإنسانية ونصرة الأشقاء ومد يد العون لهم دون غايات سياسية انطلاقا من شعورها الأخوى والإنسانى تجاه الأشقاء العرب والمسلمين وليست مساعداتها الإنسانية للنازحين السوريين استثناء وإنما تتم تحت نظر المجتمع الدولى وبموافقة السلطات اللبنانية وبالتنسيق معها.

وأوضح أنه التقى رئيس الوزراء اللبنانى نجيب ميقاتى اليوم الخميس، ولمس منه أن الحكومة اللبنانية لا تتفق مع تصريحات السفير السورى التى تتنافى مع تقديرها لمكانة المملكة العربية السعودية ودورها فى إغاثة النازحين السوريين.

الجالية الإيطالية فى سوريا تنظم مظاهرات لدعم طلاب جامعة حلب

اليوم السابع (3.5.2012)

دعت الجالية السورية فى إيطاليا على صفحاتها الخاصة بالموقع الاجتماعى الفيس بوك إلى التظاهر فى ميلانو بميدان كوردوسيو يوم الأحد القادم الساعة الثالثة والنصف ظهرا، احتجاجا على نظام بشار اسد.

ووصفت الجالية الأسد بالمجرم الذى قتل ما يزيد عن ثلاثة عشر ألف سورى، وهو لا يزال يدمر كل المدن الثائرة.

وخصصت الجالية دعوتها إلى أساتذة الجامعات السوريون الأحرار فى إيطاليا لدعم الطلاب فى جامعة حلب الذين يعتبرون مثالا فى الإصرار على مواصلة النضال والثورة حتى إسقاط النظام وتحرير سوريا من الديكتاتورية.

وقالت لجالية "انطلاقا من المسئولية الأخلاقية والأدبية والوطنية والأكاديمية لكم تجاه طلبة سوريا الأحرار عموما والطلبة الثائرين فى جامعة حلب سنقوم بتنظيم هذه المظاهرة احتجاجا على هذا النظام المجرم".

«النقد الدولي» يتوقع انكماشا «ملحوظا» في الاقتصاد السوري هذه السنة

وكالات (3.5.2012)

توقع مسؤول كبير في صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد السوري بشكل ملحوظ عام 2012 بسبب العنف المستمر منذ 14 شهرا والعقوبات. وجاء هذا في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية.

وقال رئيس الصندوق للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج وآسيا الوسطى، مسعود أحمد: «نتوقع انكماش إجمالي الناتج المحلي (لسوريا) هذه السنة»، مضيفا أن الانخفاض المتوقع سيكون «ملحوظا». وعزا أحمد التراجع المتوقع في الاقتصاد خصوصا إلى العنف والعقوبات على القطاع النفطي السوري.

وقال في هذا السياق: «لدينا معلومات قليلة». وأضاف أن «العنف والنزاع أثرا على النشاط الاقتصادي إضافة إلى العقوبات»، خصوصا النشاط التجاري وتدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة.ولا يقدم الصندوق أرقاما محددة عن الاقتصاد السوري بسبب النقص في المعلومات في خضم الحالة السياسية المضطربة. وفرض الاتحاد الأوروبي في سبتمبر (أيلول) حظرا على واردات الخام السوري، وهو تدبير ذو تأثير كبير على دمشق التي كانت تذهب 95% من صادراتها النفطية إلى دول الاتحاد الأوروبي، بينما كانت هذه الصادرات نحو أوروبا تدر ثلث عائداتها النقدية. وفرضت سويسرا أيضا حظرا على استيراد وشراء ونقل البترول والمواد البترولية السورية.

ولم يعطِ أحمد أي إحصاءات حول الاقتصاد السوري في 2011، إلا أنه أشار إلى أن البلد شهد على الأرجح «جمودا اقتصاديا»، إذ إن العقوبات ضد دمشق فرضت في الجزء الأخير من السنة. وتشير أرقام صندوق النقد الدولي إلى أن إجمالي الناتج المحلي السوري نما بنسبة 3,4% في 2010 وبنسبة 5,9% في 2009.

الاقتصاد السوري يتجه إلى الانهيار إثر الهبوط الشديد في الودائع والقروض

واشنطن بوست – الشرق الأوسط (3.5.2012)

يتداعى الاقتصاد السوري من حول بشار اسد، حيث انخفضت الودائع بمعدل 35 في المائة عام 2011 في «بنك سوريا والمهجر» و«برك عوده سوريا» و«بنك بيمو السعودي الفرنسي»، طبقا للتقارير الصادرة عن سوق دمشق للأوراق المالية في شهر أبريل (نيسان).

تشير التقارير الصادرة عن المصارف الثلاثة هبوط معدل الإقراض بنسبة 22 في المائة في العام الماضي، بينما تؤكد «وحدة الاستخبارات الاقتصادية» احتمال انخفاض الاحتياطيات الأجنبية لدى مصرف سوريا المركزي إلى 10 مليارات دولار في العام الراهن، وهو نصف الرقم القياسي الذي وصلت إليه في عام 2010.تتزايد آثار الثورة السورية، التي دخلت شهرها الرابع عشر وأدت إلى استشهاد أكثر من 9.000 شخص، على الاقتصاد ومجتمع رجال الأعمال، الذي يتكون معظمه من السنة الذين يشكلون الغالبية العظمى من الشعب السوري. وقد يتزايد دعم رجال الأعمال للأسد، الذي ينتمي للطائفة العلوية التي تعد أقلية في المجتمع السوري، بسبب التدهور الذي يشهده الاقتصاد السوري.

وفي مقابلة أجريت معها عبر الهاتف، أكدت عائشة سابافالا، خبيرة اقتصادية في «وحدة الاستخبارات الاقتصادية» في سوريا، أنه في حال «عدم تمكن الحكومة من التوصل إلى سياسة مناسبة لوقف التدهور الاقتصادي، فقد يدرك رجال الأعمال السوريين في مرحلة معينة أن دعمهم لبشار اسد نفسه يعد أمرا باهظ التكلفة».انخفضت قيمة الليرة السورية بشدة، حيث وصل سعر الدولار إلى 68 ليرة تقريبا، مقارنة بـ47 ليرة قبل اندلاع الثورة في شهر مارس (آذار) 2011، طبقا للبيانات الموجودة على الموقع الإلكتروني لمصرف سوريا المركزي، بينما تقوم شركات الصرافة غير الرسمية على الجانب اللبناني من الحدود مع سوريا ببيع الدولار بـ72 ليرة سورية تقريبا.

تشير تقديرات «وحدة الاستخبارات الاقتصادية» إلى احتمال تعرض الاقتصاد السوري للانكماش بمعدل 5.9 في المائة في 2012، مقارنة بمعدل انكماش بلغ 3.4 في المائة في 2011، على خلفية الاضطرابات، بينما قد يرتفع معدل التضخم ليصل إلى 14.7 في المائة في 2012، مقارنة بـ4.8 في المائة في 2011.

صرح وزير النفط السوري، سفيان علاو، للوكالة العربية السورية للأنباء، يوم الاثنين، بأن قرار الاتحاد الأوروبي بوقف استيراد النفط السوري الخام في العام الماضي قد أدى إلى تراجع أحد أهم صادرات البلاد، وهو الأمر الذي أدى إلى خسارة سوريا لعائدات بقيمة 3 مليارات دولار. تقوم وسائل الإعلام الحكومية ببث تقارير بصورة منتظمة حول الهجمات «الإرهابية» التي تتعرض لها خطوط أنابيب النفط في البلاد، والتي كان آخرها الهجوم الذي وقع في محافظة دير الزور في الأسبوع الحالي.

ووصل إنتاج النفط في سوريا إلى 380.000 برميل يوميا، منها 150.000 برميل كان يتم تصديرها، قبل العقوبات التي تم فرضها على القطاع.

يقول جارمو كوتيلين، كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الأهلي التجاري، أكبر المصارف السعودية من حيث الأصول: «دخل الاقتصاد السوري في دوامة من التراجع والهبوط قد تستمر لفترة طويلة. وفي حال استمرار تلك الدوامة، سوف يضطر الجميع، بما فيهم الحكومة والأفراد، إلى اللجوء لطرق أكثر بساطة لممارسة الأعمال، وهو السيناريو الذي لا يعد مثاليا».

ولم تقم سوريا ببيع أي سندات منذ شهر فبراير (شباط) من العام الماضي، طبقا للبيانات الموجودة على الموقع الإلكتروني لمصرف سوريا المركزي.

ويقول عبد الحافظ عطاسي، يبلغ من العمر 31 عاما ويعيش في دمشق ويمتلك شركة لتوزيع الأغذية، إن شركته تكاد تنهار تقريبا. يضيف عطاسي، عبر مكالمة هاتفية أجريت معه من العاصمة السورية دمشق يوم الأحد: «الوضع شديد السوء، حيث يصعب الحصول على أي شكل من أشكال التمويل. ونظرا لأن كافة بطاقات الائتمان في سوريا بالدولار الأميركي، يجد الناس صعوبة في سداد ديون بطاقات الائتمان في الوقت الراهن بعدما فقدت العملة السورية 30 في المائة من

قيمتها».كما قامت المصارف في لبنان، بإيقاف كافة المعاملات مع المصارف السورية، امتثالا للعقوبات التي أقرتها الأمم المتحدة، طبقا لغيث منصور، رئيس أسواق رأس المال في مصرف «الاعتماد اللبناني».

ويقول منصور: «على الرغم من قوة العلاقات مع النظام السوري، لا يستطيع لبنان، من الناحية السياسية، تحمل تبعات مخالفة أي من قرارات مجلس الأمن».

تقول سابافالا: «تم تعليق معظم قروض التجزئة أو عمليات الإقراض، لن يستطيع السوريون تسديد ديونهم لهذه المصارف، لأن المبالغ التي يدينون بها للمصارف في الوقت الحالي ستكون أعلى بكثير من المبالغ التي كانوا يدينون بها عندما حصلوا على هذه القروض لأول مرة، نظرا لانخفاض قيمة العملة السورية، الأمر الذي يعني أن تلك المصارف على وشك المعاناة من معدل مرتفع للغاية من القروض غير العاملة».

وفي إحدى المقابلات التي أجريت معه، قال سلمان شيخ، مدير مركز بروكنجز الدوحة، إن تضييق الائتمان وتباطؤ الاقتصاد لهما «تأثير نفسي كبير على هؤلاء الأشخاص الذين لم يتخذوا قرارا بعد، مثل مجتمع رجال الأعمال، الذين لا يزالون يساندون النظام». يضيف شيخ: «هل يواجه القطاع المصرفي خطر الانهيار؟ أعتقد أن هذا الأمر وارد، حيث يستخدم الأسد كل الأموال التي يستطيع تكديسها في هذه الحرب، ويستنزف موارد بعض القطاعات الأخرى مثل قطاعي التعليم والمالية. لا يمكن أن يستمر هذا الوضع للأبد».